Assiut J. of Agric. Sci., 41 (4) (129-153)

دراسة تحليلية لأثر المتغيرات الاقتصادية الداخلية والخارجية على قطاع التجارة الخارجية الزراعية المصرية

ياسر عبد الحميد دياب
قسم الاقتصاد الزراعى-كلية الزراعة-جامعة أسيوط

مقدمه:

شهد العالم خلال الآونة الأخيرة مجموعة من التطورات السريعة الجذرية والمتلاحقة والتى كان من شأنها تغيير ملامح المناخ السياسي والبيئة الاقتصادية الدولية،والذى أنعكس بدوره على أداء الاقتصاد المصري وتعاملاته الخارجية، تمثلت هذه التغيرات فيما شهدته بداية التسعينات من انقسام ما كان يسمى الاتحاد السوفيتي إلى العديد من الدول وتحول كثيراً من دول الكتلة الشرقية إلى إتباع سياسة الاقتصاد الحر، فضلاً عن ظهور العديد من التكتلات الاقتصادية الإقليمية و التى تنبئ عن مولد عصر الكيانات الاقتصادية الضخمة، والتى تسعى إلى زيادة حجم المعاملات التجارية فيما بينها من خلال وضع السياسات المختلفة لحماية منتجاتها فى ظل ارتفاع حدة المنافسة العالمية. هذا وقد واكب هذه التطورات مؤخراً التوصل إلى واحدة من أهم الاتفاقيات العالمية خلال هذا القرن، و هى الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة التي أصبحت تعرف بمنظمة الـ (GATT) في عام 1948. فقد أسسوا بذلك منظمة متعددة الأطراف وضعت القواعد التي تحكم التجارة الدولية، وفي عام 1994 انقضى عمر المنظمة لتحل محلها منظمة التجارة الدولية World Trade Organization (WTO) التي تضم 123 دولة عضواً تقوم مجتمعة بـ90 في المائة من حركة التبادل التجاري الدولي إضافة إلى ما شهدته الأسواق العالمية من تغيرات جذرية فى شروط التبادل التجاري بين الدول حيث تحولت من مبدأ الميزات النسبية التى قامت عليها النظرية التقليدية إلى شروط وقواعد جديدة تتفوق فيها جودة المنتجات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية وتوافر اللوجستيات، ويعتبر تصديق مصر عام 2004 على اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية بالغ الأثر على نمو الاقتصاد المصري وتشجيع الاستثمارات الأجنبية وتوسيع مجالات التعاون بين مصر والاتحاد الأوروبي، هذا بالإضافة إلى انضمام مصر إلى كيان السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا "الكوميسا" (**COMESA**) Common Market for Eastern and Southern Africa عام 1998، والتى استهدفت قيام منطقة تجارة يتم فيها انتقال السلع والخدمات ورأس المال وتشجيع الاستثمارات والاتفاقيات الثنائية بين مصر وبعض الدول العربية، وأخيرا انضمام مصر إلى اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة" الكويز" **Qualifying Industrial Zone** "QIZ"منذ عام 2005.

ومن المتغيرات المحلية التى كان لها بالغ الأثر على الاقتصاد المصرى التوجه منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضى الى إتباع برامج الإصلاح والتحرر الاقتصادي والهيكلي والاعتماد على اقتصاديات السوق بدلاً من الاقتصاد الموجه لإعادة التوازن الاقتصادي.

Received on:27/2/2011 **Accepted for publication on**: 8/3/2011
Referees: Prof.Dr.Atef H. El-Shemi Prof.Dr.Said S. Said

مشكلة الدراسة:

يعد الاقتصاد المصرى من الاقتصادات التى ترتفع فيها نسبة قيمة التجارة الخارجية -وبصفة خاصة قيمة الواردات من السلع والخدمات- الى قيمة الناتج المحلى الاجمالى، وهذا يعزز أهمية التجارة الخارجية فى الاقتصاد المصرى، وفى وجود التحديات الداخلية المتمثلة فى ارتفاع معدلات النمو السكانى واختلال هيكل الإنتاج الاقتصادي و التحديات الخارجية المتعلقة بالاتفاقيات التجارية والتكتلات الاقتصادية (الشراكة الاورومتوسطية و منظمة التجارة العالمية و اتفاقية الكوميسا و اتفاقية الكويز) ،وجد ان قطاع التجارة الخارجية يواجه عددا من المشكلات لعل من أبرزها تزايد العجز فى الميزان التجاري العام والزراعى على حد سواء حيث بلغ متوسط العجز فى الميزان التجاري العام خلال فترة الدراسة حوالى 28.92 مليار جنيه، بينما بلغ متوسط العجز فى الميزان الزراعى حوالى 5.2 مليار جنيه ، وظهر هذا العجز فى انخفاض نسبة تغطية قيمة الصادرات لقيمة الواردات المصرية الكلية والزراعية حيث بلغت حوالى 36.28%و 24.93% لكل منها على التوالى، مع وجود تباين فى التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الكلية والزراعية وذلك خلال فترة الدراسة.

الهدف من الدراسة:

يستهدف هذا البحث رصد تأثير التغيرات الاقتصادية الداخلية والخارجية على قطاع التجارة الخارجية بصفة عامة والزراعية بصفة خاصة، و تحديد أسباب العجز الحادث فى كل من الميزان التجارى العام والزراعى خلال الفترة من (82 - 2009)، وذلك من خلال ما يلى:

1- دراسة أهم المؤشرات الاقتصادية للتجارة الخارجية المصرية الكلية والزراعية
2- دراسة التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية المصرية الكلية والزراعية على أهم التكتلات الاقتصادية الدولية خلال الفترة (2005-2009)، مع تحديد أهم الشركاء التجاريين .
3- تقدير النموذج الاقتصادي القياسى الكلى لمتغيرات التجارة الخارجية فى مصر
4- تقدير النموذج الاقتصادى القياسى الكلى لمتغيرات التجارة الخارجية الزراعية فى مصر.

الطريقة البحثية:

اعتمدت الدراسة على استخدام العديد من الأدوات التحليلية والنماذج الإحصائية فى التقدير، حيث تم استخدام كل من أساليب التحليل الوصفى والكمى للبيانات الإحصائية للتعبير عن العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات موضع الدراسة بالأساليب الرياضية . و قد قسمت فترة الدراسة المشار اليها إلى ثلاث فترات ، وهى فترة ما قبل التحرر الاقتصادي(82-1990)، وفترة التحرر الجزئي (91 – 2000) ، وفترة التحرر الكامل (01 – 2009) كمتغير داخلى واتفاقية الجات والكوميسا والشراكة الاورومتوسطية واتفاقية الكويز كمتغيرات خارجية على التوالى، وذلك لرصد التغيرات التى طرأت على الاقتصاد المصرى بصفة عامة وقطاع التجارة الخارجية بصفة خاصة نتيجة تلك المتغيرات فى محاولة لتحديد أهم الإيجابيات والسلبيات التى ظهرت على الاقتصاد المصرى وقطاع التجارة الخارجية وتفسير النتائج المتحصل عليها ، كما تم استخدام أسلوب إحصائي قياسي لتقدير النموذج الاقتصادي القياسي التوازنى على مستوى قطاع التجارة الخارجية الكلية والزراعية وتقديره بطريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين. Two Stage Least Squares كما يلى:

اولا: تقدير النموذج الاقتصادى القياسى لمتغيرات التجارة الخارجية الكلية:

يعد النموذج القياسى للتجارة الخارجية من النماذج الديناميكية ويمكن توصيف النموذج الاقتصادى القياسى للميزان التجارى المصرى العام باستخدام النماذج ذات المعادلات المتعددة على النحو التالى:

1- دالة الطلب (متوسط نصيب الفرد من قيمة الصادرات الكلية**):**

تمثل هذه العلاقة جانب الطلب فى الميزان التجارى، ويمكن تمثيل هذه العلاقة باعتبار متوسط نصيب الفرد من قيمة الصادرات الكلية للسنة (t) دالة فى متوسط نصيب الفرد من قيمة الإنتاج الكلى للسنة (t) و سعر صرف الجنية مقابل الدولار للسنة (t) و متوسط نصيب الفرد من قيمة الواردات الكلية للسنة (t) ، بالإضافة الى مجموعة من المتغيرات الصورية التى تعكس اثر كل من (سياسة التحرر الاقتصادى و منظمة التجارة العالمية و الشراكة الاورومتوسطية).

2- دالة العرض (متوسط نصيب الفرد من قيمة الواردات الكلية **):**

تمثل هذه العلاقة جانب العرض فى الميزان التجارى العام ويمكن تمثيل هذه العلاقة باعتبار متوسط نصيب الفرد من قيمة الواردات الكلية للسنة (t) دالة فى سعر صرف الجنية مقابل الدولار للسنة (t) و متوسط نصيب الفرد من قيمة الاستهلاك للسنة (t-1) و متوسط نصيب الفرد من قيمة الصادرات الكلية للسنة (t) و متوسط نصيب الفرد من قيمة الاستثمارات للسنة (t-1) ، بالإضافة الى مجموعة من المتغيرات الصورية التى تعكس اثر (سياسة التحرر الاقتصادى و منظمة التجارة العالمية و الشراكة الاورومتوسطية).

3- دالة التوازن (متوسط نصيب الفرد من قيمة الفائض او العجز فى الميزان التجارى العام**):**

تمثل دالة الميزان التجارى العام من خلال اعتبار متوسط نصيب الفرد من قيمة العجز فى الميزان التجارى العام للسنة (t) دالة فى سعر صرف الجنية مقابل الدولار للسنة (t) و متوسط نصيب الفرد من قيمة الاستهلاك الكلى للسنة (t-1) و متوسط نصيب الفرد من قيمة الاستثمارات الكلية للسنة(t-1) ، بالإضافة الى مجموعة من المتغيرات الصورية التى تعكس اثر (سياسة التحرر الاقتصادى و منظمة التجارة العالمية و الشراكة الاورومتوسطية).

الصورة الرياضية لمعادلات النموذج :

$$Y_{1t}= f\ (Y_{2t}, X_{2\,t}, X_{1t}, Z_1, Z_2, Z_3,) \quad \text{.....(1)}$$

$$Y_{2t}= f\ (X_{2t}, X_{3t-1}, X_{4t-1}, Y_{1t}, Z_1, Z_2, Z_3) \quad \text{.....(2)}$$

$$Y_{3t}= f\ (X_{2t}, X_{3t-1}, X_{4-1t}, Z_1, Z_2, Z_3) \quad \text{..... (3)}$$

أنواع المتغيرات داخل النموذج:

يتضمن النموذج المقدر ثلاثة أنواع من المتغيرات وهى على التوالى:

أ- لمتغيرات الداخلية Endogenous Variables: والتي تتحد قيمتها من داخل النموذج

متوسط نصيب الفرد من قيمة الصادرات الكلية فى السنة (t) Y_{1t}

متوسط نصيب الفرد من قيمة الواردات الكلية فى السنة (t) Y_{1t}

متوسط نصيب الفرد من العجز فى الميزان التجارى العام فى السنة (t) Y_{3t}

ب-المتغيرات الخارجية Exogenous Variables: وهى تلك المتغيرات التى تتحدد قيمتها من خارج النموذج أو تأخذ شكل متغيرات مبطئة وتتمثل فى:

متوسط نصيب الفرد من قيمة الناتج المحلى الاجمالى للسنة (t) X_{1t}

سعر صرف الجنية مقابل الدولار للسنة (t) X_{2t}

متوسط نصيب الفرد من قيمة الاستهلاك الكلى فى السنة (t-1) X_{3t-1}
متوسط نصيب الفرد من قيمة الاستثمارات الكلية فى السنة (t-1) X_{4t-1}
ج- المتغيرات الصورية Dummy Variables:
اثر سياسة التحرر الاقتصادى (صفر للفترة 1986/82 و 1 للفترة التالية) Z_1
منظمة التجارة العالمية WTO (صفر للفترة 1994/82 و 1 للفترة التالية) Z_2
الشراكة الاورومتوسطية (صفر للفترة 2004/82 و 1 للفترة التالية) Z_3

ثانيا: تقدير النموذج الاقتصادى القياسى لمتغيرات التجارة الخارجية الزراعية:

يعبر النموذج الاقتصادى القياسى للميزان التجارى الزراعى المصرى عن طبيعة العلاقات بين كل من الصادرات والواردات الزراعية والعوامل المرتبطة والمؤثرة فى كل منهما ، ويمكن تحديد هذه العلاقات الاقتصادية للنموذج فى ثلاث دوال يمكن توصيفها كما يلى:

1- دالة الطلب (متوسط نصيب الفرد من قيمة الصادرات الزراعية**) :**

تمثل هذه العلاقة جانب الطلب الخارجى فى الميزان التجارى الزراعى المصرى وهذه العلاقة يمكن التعبير عنها باعتبار متوسط نصيب الفرد من قيمة الصادرات الزراعية فى السنة (t) دالة فى متوسط نصيب الفرد من قيمة الإنتاج الزراعى فى السنة (t) و سعر صرف الجنية مقابل الدولار فى السنة (t) و متوسط نصيب الفرد من قيمة الواردات الزراعية فى السنة (t) ، بالإضافة الى مجموعة من المتغيرات الصورية التى تعكس اثر (سياسة التحرر الاقتصادى و منظمة التجارة العالمية و الشراكة الاورومتوسطية و اتفاقية الكوميسا و اتفاقية الكويز).

2- دالة العرض (متوسط نصيب الفرد من قيمة الواردات الزراعية**):**

تمثل هذه العلاقة جانب العرض فى الميزان التجارى الزراعى ويمكن تمثيل هذه العلاقة باعتبار متوسط نصيب الفرد من قيمة الواردات الزراعية فى السنة (t) دالة فى سعر صرف الجنية مقابل الدولار فى السنة (t) و متوسط نصيب الفرد من قيمة الاستهلاك الكلى فى السنة (t-1) و متوسط نصيب الفرد من قيمة الاستثمار الزراعى فى السنة (t-1)، و متوسط نصيب الفرد من قيمة الصادرات الزراعية فى السنة (t) ، بالإضافة الى مجموعة من المتغيرات الصورية التى تعكس اثر (سياسة التحرر الاقتصادى و منظمة التجارة العالمية و الشراكة الاورومتوسطية و اتفاقية الكوميسا).

3- دالة التوازن (متوسط نصيب الفرد من العجز فى الميزان الزراعى**)**:

يمكن تمثيل التوازن بدالة الميزان التجارى الزراعى باعتبار متوسط نصيب الفرد من العجز فى الميزان الزراعى للسنة (t) دالة فى سعر صرف الجنية مقابل الدولار فى السنة (t) ، متوسط نصيب الفرد من قيمة الاستهلاك فى السنة (t-1) ، متوسط نصيب الفرد من قيمة الاستثمار الزراعى فى السنة (t-1) ، بالإضافة الى مجموعة من المتغيرات الصورية التى تعكس اثر (سياسة التحرر الاقتصادى و منظمة التجارة العالمية و الشراكة الاورومتوسطية و اتفاقية الكوميسا و اتفاقية الكويز).

الصورة الرياضية لمعادلات النموذج :

$Y_{1t}= f (X_{1t}, X_{2t}, Y_{2t}, Z_1, Z_2, Z_3, Z_4, Z_5)$ ....(1)
$Y_{2t}= f (X_{2t}, X_{3t-1}, X_{4t-1}, Y_{1t}, Z_1, Z_2, Z_3, Z_4)$.....(2)
$Y_{3t}= f ((X_{2t}, X_{3t-1}, X_{4t-1}, Z_1, Z_2, Z_3, Z_4, Z_5)$ .....(3)

أنواع المتغيرات داخل النموذج:

أ- المتغيرات الداخلية Endogenous Variables: والتي تتحدد قيمتها من داخل النموذج

متوسط نصيب الفرد من قيمة الصادرات الزراعية فى السنة (t) Y_{1t}

متوسط نصيب الفرد من قيمة الواردات الزراعية فى السنة (t) Y_{1t}

متوسط نصيب الفرد من العجز فى الميزان الزراعى فى السنة (t) Y_{3t}

ب- المتغيرات الخارجية Exogenous Variables: وهى تلك المتغيرات التى تتحدد قيمتها من خارج النموذج ويمكن أن تكون محددة مسبقاً أو تأخذ شكل متغيرات مبطئة وتتمثل فى:

متوسط نصيب الفرد من قيمة الإنتاج الزراعى فى السنة (t) X_{1t}

سعر صرف الجنية مقابل الدولار فى السنة (t) X_{2t}

متوسط نصيب الفرد من قيمة الاستهلاك الكلى فى السنة (t-1) X_{3t-1}

متوسط نصيب الفرد من قيمة الاستثمارات الزراعية فى السنة (t-1) X_{4t-1}

ج- المتغيرات الصورية Dummy Variables:

اثر سياسة التحرر الاقتصادى (صفر للفترة 82/1986و1 للفترة التالية) Z_1

منظمة التجارة العالمية WTO (صفر للفترة 82/1994 و 1 للفترة التالية) Z_2

الشراكة الاوروومتوسطية (صفر للفترة 82/2004 و 1 للفترة التالية) Z_3

اتفاقية الكوميسا (صفر للفترة 82/ 1998 و 1 للفترة التالية) Z_4

اتفاقية الكويز (صفر 82للفترة /2004 و 1 للفترة التالية) Z_5

مصادر البيانات:

اعتمدت الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية time series data المنشورة وغير المنشورة الصادرة عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء والنشرات الاقتصادية التى يصدرها البنك الأهلي، وقاعدة بيانات مجلس الوزراء لدعم واتخاذ القرار وبيانات وزارة التجارة والصناعة، وبيانات وزارة التنمية الاقتصادية.

نتائج الدراسة

تنحصر أهم النتائج التى انتهت إليها الدراسة فيما يلى:

أولاً: أهم المؤشرات الاقتصادية للتجارة الخارجية المصرية خلال الفترة (82-2009) :

1- مؤشرات التجارة الخارجية الكلية:

توضح مؤشرات الجدول رقم (1) أن متوسط قيمة كلا من الناتج المحلى الاجمالى و الاستثمار الكلى والاستهلاك الكلى بلغت حوالى 27.5 و 56.4 و 287.2 مليار جنيه خلال فترة الدراسة، وان اكبر نسبة زيادة فى كل منهم كانت خلال الفترة الثانية ، حيث بلغت حوالى 436%و 330.41% و 431.39% على التوالى مما كان عليه فى الفترة الأولى، بينما بلغت نسبة الزيادة فى الفترة الثالثة حوالى 276.87 %و 211.74%و 281.29% على التوالى

اما بالنسب للصادرات الكلية فقد ارتفعت قيمتها خلال الفترة الثالثة حيث بلغت حوالى 54805.22 مليون جنيه يمثل حوالى 1873.8%، 495.28% مما كان عليه فى الفترتين الأولى والثانية على التوالى وهو ما يعتبر مؤشر جيد لنمو قطاع الصادرات وقد بلغ متوسط القيمة من الصادرات خلال فترة الدراسة حوالى 22931.87 مليون جنيه.

جدول رقم (1): متوسطات أهم المؤشرات الاقتصادية للتجارة الخارجية المصرية الكلية خلال الفترة 1982-2009 القيمة (مليون جنيه)

البيـــــان	الفترة الاولى (1990-82)	الفترة الثانية (2000-91)	الفترة الثالثة (2001-2009)	فترة الدراسة (2009-82)
النـــــاتج المحلـــــى الاجمالى	47417.67	206742.07	572405.30	275521.68
الاستثمار الكلى	14975.53	49481.12	104771.71	56409.45
الاستهلاك القومى	49380	213010	599170	287180
الصادرات الكلية	2924.87	11065.52	54805.22	22931.87
الواردات الكلية	9623.90	37711.90	108216.56	51850.79
الميزان التجارى العام	6699.03-	26646.38-	53411.33-	28918.92-
% تغطيـــــة قيمـــــة الصـــــادرات لقيمـــــة الواردات	31.09	31.18	46.57	36.28
% درجـة الانكشـاف على العالم الخارجى	26.46	23.59	28.48	27.14

المصدر: جمعت وحسبت من:

(1) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء المركز القومى للمعلومات بيانات غير منشورة

(2) وقاعدة بيانات مجلس الوزراء لدعم واتخاذ القرار www.idsc.gov.eg/

(3) قاعدة بيانات وزارة التنمية الاقتصادية **www.mop.gov.eg**

كما توضح مؤشرات الجدول رقم (1) أن متوسط قيمة الواردات الكلية تزايدت خلال فترة الدراسة حيث بلغ حوالى 9623.90 مليون جنيه خلال الفترة الأولى، ارتفع فى الفترة الثانية إلى حوالى 37711.90مليون جنيه بما يعادل حوالى 391.86%مما كان عليه فى الفترة الأولى، بينما فى الفترة الثالثة ارتفعت قيمة الواردات بصورة ملحوظة حيث بلغ متوسطها خلال هذه الفترة حوالى 108216.56 مليون جنيه بما يعادل حوالى 286.96% مما كان عليه فى الفترة الثانية. ويعكس هذا الارتفاع الملموس فى قيمة الواردات الأثر الإيجابي لقطاع الصادرات على الناتج المحلى، وهو ما أدى إلى زيادة الواردات وبصفة خاصة الوردات من السلع الرأسمالية والمعدات والآلات، وقد بلغ متوسط إجمالى قيمة الواردات خلال فترة الدراسة حوالى 51850.79 مليون جنيه. وعند دراسة تطور الميزان التجارى العام فقد تبين من البيانات الواردة فى الجدول رقم (1) أن قطاع التجارة الخارجية المصرى يحقق ً عجزا مستمرا خلال فترة الدراسة (1982 – 2009) . و قد تباين هذا العجز خلال فترات الدراسة المختلفة، فقد بلغ حوالى 6699.03 مليون جنيه خلال الفترة الأولى زاد فى الفترة الثانية إلى حوالى 26646.38 مليون جنيه بما يعادل حوالى 397.76% مما كان عليه فى الفترة الأولى، بينما حقق عجزا قدره 53411.33مليون جنيه فى الفترة الثالثة بما يعادل حوالى 797.29% مما كان عليه فى الفترة الأولى، وقد بلغ متوسط العجز فى الميزان التجاري خلال فترة الدراسة حوالى 28918.92 مليون جنيه .

ولتحديد مدى تحكم الدولة فى وارداتها ومدى تمتعها بقوة شرائية نتيجة مساهمة حصيلة النقد الأجنبى من إجمالى الصادرات فى الوفاء بإجمالى قيمة الواردات ، وذلك عندما يفوق معدل الزيادة فى قيمة الصادرات نظيره فى قيمة الواردات، يتم

استخدام مؤشر معدل تغطية الصادرات للواردات، و باستعراض بيانات الجدول (1) يتضح أن معدل التغطية بلغت حوالى 31.09% خلال الفترة الأولى، ثم أخذت فى الزيادة بعد ذلك حيث بلغت حوالى 31.18%و 46.57% خلال فترتي الدراسة الثانية والثالثة على التوالى، الأمر الذى يعنى ارتفاع حصيلة الصادرات بدرجة تكفى لتلبية جزء من احتياجات الدولة من الواردات سواءً من السلع الاستهلاكية أو السلع الاستثمارية ، وانخفاض هذه النسب يشير الى تزايد الاعتماد والتبعية للخارج.

ولتحديد أهمية قطاع التجارة الخارجية المصرية يتم استخدام مؤشر نسبة إجمالى قيمة التجارة الخارجية إلى إجمالى قيمة الناتج المحلى وهو ما يعرف بدرجة الانفتاح الإقتصادى (الانكشاف الإقتصادى) وكلما ارتفع قيمة هذا المؤشر زادت درجة الارتباط بين معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى والتغيرات التى تحدث فى حركة التجارة الخارجية وزيادة حساسية الاقتصاد المصرى للتقلبات التى تحدث فى الأسواق العالمية. حيث توضح مؤشرات الجدول أن نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلى بلغت فى الفترة الأولى حوالى 26.46% انخفضت بعد ذلك إلى حوالى 23.59% خلال الفترة الثانية وهذا الانخفاض يشير إلى تنوع الناتج المحلى المصرى وزيادة مساهمة القطاعات الأخرى فى الناتج المحلى وبالتالي انخفاض المخاطرة التى يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد المصرى نتيجة التقلبات التى تحدث فى الأسواق العالمية ، بينما ارتفعت خلال الفترة الثالثة الى حوالى 28.48%. وقد بلغ متوسط نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلى خلال فترة الدراسة حوالى 27.14% .

2- مؤشرات التجارة الخارجية الزراعية:

توضح مؤشرات الجدول رقم (2) أن متوسط قيمة كل من الناتج الزراعى و الاستثمار الزراعى بلغت حوالى 42410.30 و 4508.50 مليون جنيه على التوالى خلال فترة الدراسة، وان اكبر نسبة زيادة فى كل منهما كانت خلال الفترة الثانية حيث بلغت حوالى 384.14%و 487.77% على التوالى مما كان عليه فى الفترة الاولى، بينما بلغت نسبة الزيادة فى الفترة الثالثة حوالى 236.40%و 161.81% على الترتيب مما كانا عليه فى الفترة الثانية .

جدول رقم (2) : اهم المؤشرات الاقتصادية للتجارة الخارجية الزراعية المصرية خلال الفترة 1982-2009 . القيمة (مليون جنيه)

البيـــــان	الفترة الاولى (1990-82)	الفترة الثانية (2000-91)	الفترة الثالثة (2001-2009)	فترة الدراسة (2009-82)
الناتج الزراعى	9138.56	35104.90	82987.43	42410.30
الاستثمار الزراعى	982.24	4791.05	7752.21	4508.50
الصادرات الزراعية	492.87	1174.91	4171.04	1946.27
الواردات الزراعية	2901.99	5100.19	13433.98	7145.39
الميزان التجارى الزراعى	2409.12-	3925.28-	9262.93-	5199.11-
% تغطية قيمة الصادرات للواردات	20.56	24.08	30.15	24.93

المصدر: جمعت وحسبت من:

(1) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء المركز القومى للمعلومات بيانات غير منشورة

(2) وقاعدة بيانات مجلس الوزراء لدعم واتخاذ القرار *www.idsc.gov.eg/*

(3) قاعدة بيانات وزارة التنمية الاقتصادية **www.mop.gov.eg**

اما بالنسب للصادرات الزراعية المصرية فقد ارتفعت قيمتها خلال الدراسة حيث بلغت اقصى قيم لها فى الفترة الثالثة بما يعادل حوالى 846.28 % و 355.01% مما كان عليه فى الفترتين الأولى والثانية على التوالى وهو ما يعتبر مؤشراً جيداً لنمو قيمة الصادرات الزراعية وقد بلغ متوسط القيمة من الصادرات الزراعية خلال فترة الدراسة حوالى 1946.27 مليون جنيه. كما يتضح من بيانات الجدول أن متوسط قيمة الواردات الزراعية تزايدت خلال فترة الدراسة، بينما كانت هذه الزيادة بصورة ملحوظة فى الفترة الثالثة حيث بلغت قيمتها حوالى 13433.98 مليون جنيه بما يعادل 462.92% و 263.40% مما كانت عليه فى الفترتين الأولى والثانية على التوالى ، وقد بلغ متوسط قيمة الواردات الزراعية خلال فترة الدراسة حوالى 7145.39 مليون جنيه.

كما توضح مؤشرات الجدول ان الميزان التجارى الزراعى يحقق عجزا مستمرا خلال فترة الدراسة، الأمر الذى يعنى عدم قدرة الصادرات الزراعية على تغطية الطلب من العالم الخارجى إضافة الى تزايد الواردات الزراعية نظرا للتزايد السكانى المستمر وطبيعة المتغيرات المرتبطة بتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى ، فقد بلغ متوسط هذا العجز اقصى قيم له خلال الفترة الثالثة بقيمة 9262.93 تبلغ حوالى مليون جنيه ، بما يمثل حوالى 384.49% و 235.98% مما كان عليه خلال الفترتين الاولى والثانية على الترتيب، هذا وقد بلغ متوسط قيمة العجز خلال فترة الدراسة حوالى 5199.11 مليون جنيه.

كما يتضح من الجدول (2) تزايد معدل تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية من حوالى 20.56% كمتوسط للفترة الأولى إلى حوالى 24.08%و 30.15% كمتوسط للفترتين الثانية والثالثة على التوالى.

ثانيا: التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية المصرية الكلية والزراعية على أهم التكتلات الاقتصادية الدولية خلال الفترة (2005-2009) ، مع تحديد أهم الشركاء التجاريين :

يعكس التوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية مدى ارتباط فروع الاقتصاد القومى مع دول العالم الخارجى، وبالتالى تحديد مدى قوة العلاقة الاقتصادية للدولة مع نظيراتها من العالم الخارجى، والذى يمكن مسؤولى التخطيط للتنمية الاقتصادية من وضع خطة مستقبلية للتجارة الخارجية ضمن خطة التنمية الاقتصادية بشكل يحقق الأهداف المرجوة.

وبناء عليه سوف يتم فى هذا الجزء إلقاء الضوء على التوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية الكلية والزراعية لتوضيح التغيرات التى حدثت فى تلك الأسواق وتحديد أكثر الأسواق تعاملا مع مصر و استقرار.

1- التوزيع الجغرافى للصادرات :

تشير بيانات الجدول رقم (3) والشكل رقم (1) إلى زيادة قيمة الصادرات الى بعض الأسواق خلال الفترة (2005-2009) ، وكذلك تعدد تلك الأسواق مما يشير إلى تحسن قطاع التجارة الخارجية المصرية بصفة عامة وقطاع الصادرات الزراعية

بصفة خاصة رغم استمرار الدول العربية ودول الإتحاد الأوروبي كسوق رئيسي لاستقبال الصادرات المصرية، حيث بلغ متوسط قيمة الصادرات الى مجموعة الدول العربية حوالى 30633مليون جنيه ، بما يمثل حوالى 40.22% من متوسط اجمالى قيمة الصادرات الكلية خلال فترة الدراسة والبالغ حوالى 76170 مليون جنيه. وتاتى مجموعة دول الاتحاد الاوروبى فى المركز الثانى بمتوسط بلغ حوالى 24338 مليون جنيه ، بما يعادل حوالى 31.95 % من متوسط قيمة الصادرات الكلية، ثم الأسواق الأمريكية واستقبلت حوالى 5969.40 مليون جنيه ، بما يعادل حوالى 7.84% من متوسط اجمالى الصادرات الكلية.

اما بالنسبة للصادرات الزراعية من خلال البيانات الواردة فى الجدول رقم(3) والشكل رقم (2) فيتجه القسم الأكبر منها الى الدول العربية ثم الى دول الاتحاد الاوروبى ، حيث بلغ متوسط قيمة الصادرات الزراعية المصرية الى كلا منها حوالى 2717.60 و 2678 مليون جنيه على الترتيب بما يعادل حوالى 38.6% و 38 % من اجمالى متوسط قيمة الصادرات الزراعية خلال الفترة (2005-2009) والبالغ حوالى 7046.60 مليون جنيه، أما الأسواق الامريكية فاستقبلت حوالى 39 مليون جنيه تمثل حوالى 0.55% من متوسط اجمالى الصادرات الزراعية. ويشير الاستعراض السابق إلى تحسن قطاع الصادرات المصرية وتنوع وتعدد الأسواق المستقبلة لها ولم تعد تقتصر على سوق بعينه وهو ما يعتبر مؤشر جيد يجب الإشارة إليه .

2- التوزيع الجغرافى للواردات:

تعتبر دراسة التوزيع الاقليمى للواردات السلعية ذات أهمية كبرى فهى تساعد على تحديد موقع البلد فى النظام الاقتصادى العالمى ودرجة حساسيته ازاء اختلال التوازن فى العلاقات الاقتصادية الدولية والمنافسة بين أقطاب الاقتصاد الدولى، كما انها تساعد فى تحديد اثر التطورات فى مستويات الأسعار والضرائب فى الأسواق الدولية على مستوى الأسواق والمعيشة فى الداخل.

شكل رقم (1) : التوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية الكلية خلال متوسط الفترة 2005-2009

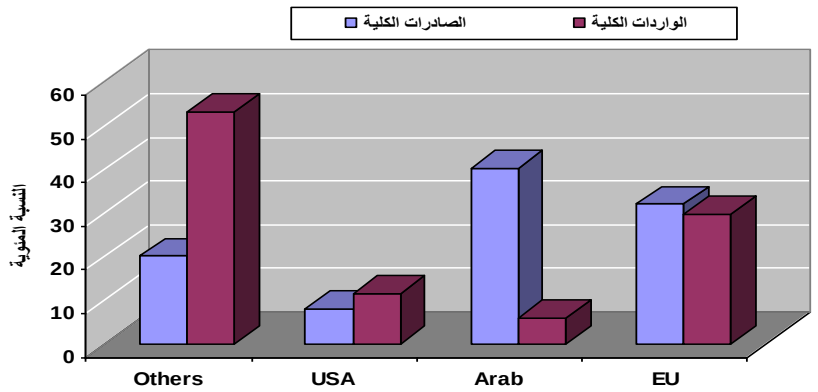

شكل رقم (2) التوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية الزراعية خلال متوسط الفترة 2005-2009

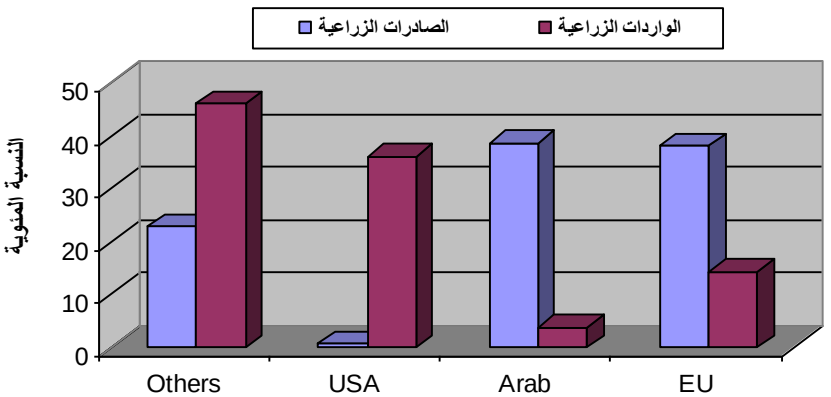

المصدر: وزارة التجارة والصناعة، تقرير بيانات الصادرات والواردات المصرية غير البترولية 2010

لذا يتم فى هذا الجزء دراسة وتحليل التوزيع الجغرافى للواردات المصرية لتوضيح التغيرات التى حدثت فى أسواق الاستيراد وتحديد أكثر الأسواق التى يتم الاستيراد منها وتحديد مدى ثبات التعامل مع تلك الأسواق حيث توضح مؤشرات الجدول رقم (3) والشكل رقم (2) أن دول الإتحاد الأوربي تعتبر المصدر الأول للواردات المصرية خلال فترة الدراسة حيث بلغت قيمة الواردات المصرية من دول

الاتحاد الأوروبي حوالى 53592 مليون جنيه بما يعادل حوالى 29.58 % من متوسط إجمالى قيمة الواردات المصرية خلال تلك الفترة والبالغ حوالى 181179.4 مليون جنيه . و أن الواردات المصرية من السوق الأمريكية قد جاءت فى المرتبة الثانية حيث بلغت قيمة الواردات المصرية منها حوالى 20577 مليون جنيه يمثل حوالى 11.36% من متوسط إجمالى قيمة الواردات المصرية، كما توضح مؤشرات نفس الجدول والرسم البياني إلى أن الواردات المصرية من الدول العربية قد بلغت حوالى 10649 مليون جنيه تمثل حوالى 5.88% من إجمالى قيمة الواردات المصرية.

اما بالنسبة للواردات الزراعية فنجد أن الأسواق الأمريكية تعتبر المصدر الأول للواردات الزراعية المصرية خلال فترة الدراسة حيث بلغت قيمة الواردات الزراعية منها حوالى 4555 مليون جنيه تمثل حوالى 36 % من متوسط اجمالى الواردات الزراعية والبالغ حوالى 12651.80 مليون جنيه، كما يتضح أن قيمة الواردات الزراعية من دول الاتحاد الاوروبى قد جاءت فى المرتبة الثانية حيث بلغت حوالى 1796.2 مليون جنيه تمثل حوالى 14.20 % من متوسط اجمالى قيمة الواردات الزراعية ، فى حين بلغت قيم الواردات الزراعية من الدول العربية حوالى 470.80 مليون جنيه تمثل حوالى 3.70 % من متوسط اجمالى قيمة الواردات الزراعية .

مما تقدم يتضح زيادة الواردات بصفة عامة بالإضافة إلى تنويع مصادرها مع دول العالم ، وهو ما يعكس توجه الاقتصاد المصرى إلى إتباع سياسة الانفتاح على العالم كله ولم يعد يقتصر على كتلة اقتصادية بعينها

3- الميزان التجاري المصرى ونسبة تغطية الصادرات للواردات مع أهم الأسواق العالمية:

توضح مؤشرات الجدول رقم (3) والشكلين رقمى (3)و(4) ارتفاع نسبة تغطية قيمة الصادرات للواردات المصرية مع كل الأسواق التى تعاملت معها خلال فترات الدراسة وهو ما أدى إلى توفر فائض فى الميزان التجارى المصرى مع هذه الأسواق ما عدا بعض الأسواق التى انخفضت فيها قيمة الصادرات المصرية ولذلك انخفضت نسبة تغطية قيمة الصادرات للواردات فى هذه الأسواق وبالتالى كان هناك عجز فى الميزان التجارى المصرى مع هذه الأسواق.

شكل رقم (٣): نسبة تغطية الصادرات للواردات خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩.

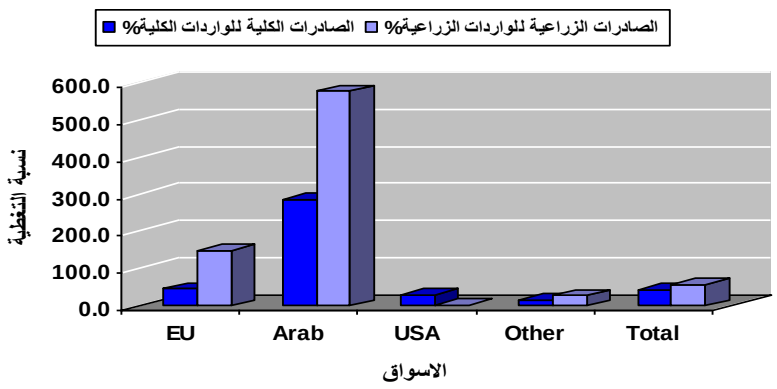

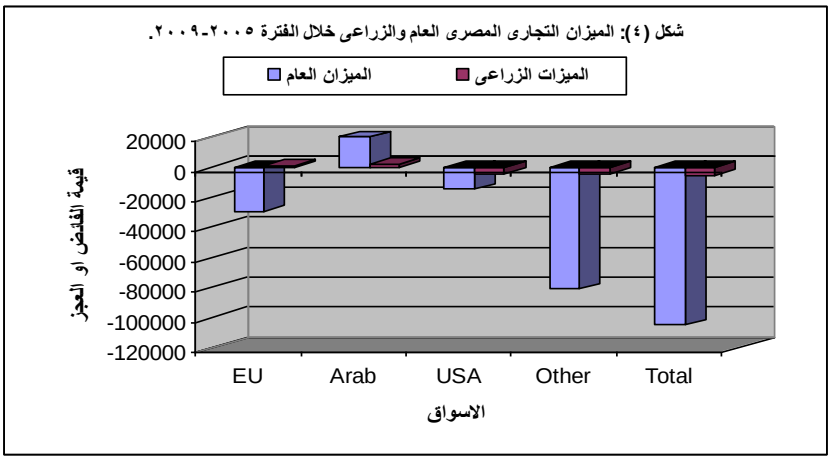

المصدر: وزارة التجارة والصناعة، تقرير بيانات الصادرات والواردات المصرية غير البترولية 2010

توضح مؤشرات الجدول الأشكال المذكورة أن الميزان التجاري قد حقق فائض مع الأسواق العربية بلغ حوالى 19984 مليون حنيه، بنسبة تغطية قيمة الصادرات للواردات الكلية بلغت حوالى 287.66% ، بينما كانت نسبة تغطية قيمة الصادرات للواردات مع الأسواق الأوروبية والأمريكية حوالى 45.41% و29.01 % وهو ما يشير إلى وجود عجز فى الميزان التجارى مع هذه الأسواق يبلغ حوالى 29254.6 و 14607 مليون جنيه على التوالى.

بينما حقق الميزان التجاري الزراعى فائضاً مع الأسواق العربية قدره حوالى 2246.8 مليون جنيه ، بنسبة تغطية لقيمة الصادرات للواردات الزراعية بلغت حوالى 577.2% اى أن قيمة الصادرات الى تلك الأسواق تمثل قرابة 6 إضعاف قيمة الواردات منها)، ثم ألأسواق الأوروبية وبلغ الفائض معها حوالى 881.80 مليون جنيه ، بنسبة تغطية لقيمة الصادرات للواردات الزراعية حوالى149.09% ، ويعتبر ذلك مؤشر جيد لقطاع التجارة الخارجية الزراعية المصرية يعتبر أسواق الإتحاد الأوربي من أكبر الأسواق العالمية الحالية، بينما تحول الفائض إلى عجز مع الأسواق الأمريكية بلغ حوالى 4516 مليون جنيه، بنسبة تغطية الصادرات للواردات الزراعية .0.9% .

ثالثا: تقدير النموذج الاقتصادي القياسى لمتغيرات التجارة الخارجية المصرية الكلية خلال الفترة 82-2009.

باستعراض البيانات الواردة فى الجدول رقم(4) والأشكال أرقام (3) و(4)و(5) والتى توضح النتائج الخاصة بتقدير النموذج الاقتصادى القياسى للميزان التجارى العام والذي يتكون من :

1- **دالة الطلب :** تعبر المعادلة الاولى فى الجدول عن النموذج الخطى لمتوسط نصيب الفرد من قيمة الصادرات الكلية ، وقد تأكد إحصائيا معنوية النموذج عند مستوى معنوية 1% . كما لوحظ ان العوامل المستقلة – موضع الدراسة- مسؤولية عن حوالى 98 % من التغير فى متوسط نصيب الفرد من قيمة الصادرات الكلية، وتشير قيم معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع الى وجود علاقة ارتباطيه موجبة تتناقص قيمتها من متوسط نصيب الفرد من قيمة الواردات الكلية الى متوسط نصيب الفرد من قيمة الناتج المحلى الاجمالى الى سعر صرف

الجنيه مقابل الدولار، ووفقا لإحصائية ديربن واطسون والتى تبلغ حوالى 1.60 عند مستوى معنوية 0.05% يتضح ان تلك القيمة تقع بين الحد الأدنى للقيمة الجدولية والتى تبلغ 1.01 والحد الأعلى والبالغ 1.86 وهى بالتالى تقع فى منطقة عدم التأكد (اللاحسم) بان هناك ارتباط ذاتى بين قيم الخطأ فى النموذج .

مما يدل على عدم إمكانية استخدام النموذج الاقتصادى القياسى الخطى لمتوسط نصيب الفرد من قيمة الصادرات الكلية فى عملية التنبؤ بالقيم المستقبلية للمتغيرات.

كما تشير النتائج الى تزايد متوسط نصيب الفرد من قيمة الصادرات الكلية زيادة معنوية بمعدل 0.04 جنيه سنويا عند زيادة متوسط نصيب الفرد من قيمة الناتج المحلى الاجمالى بوحدة واحدة لنفس العام، بينما يتزايد متوسط نصيب الفرد من قيمة الصادرات الكلية زيادة معنوية بمعدل بلغ حوالى 0.33 جنيه لكل زيادة فى متوسط نصيب الفرد من الواردات الكلية بمقدار جنيه للفرد، كما تشير النتائج الى عدم تأكد معنوية التأثير السلبى فى تناقص متوسط نصيب الفرد من قيمة الصادرات الكلية عند زيادة سعر صرف الجنيه مقابل الدولار بمقدار جنيه واحد، وكذلك الأثر السلبى لتطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادى للفترة (87-2009) على تناقص متوسط نصيب الفرد من قيمة الصادرات الكلية خلال الفترة السابقة مقارنة بالفترة الاولى للدراسة، الأمر الذى يشير الى ان قطاع التصدير لم يتجاوب مع التغيرات الاقتصادية الداخلية ، فى حين انعكست الآثار الايجابية المرغوبة لكل من الانضمام الى منظمة التجارة العالمية للفترة (95-2009) و الشراكة الاورومتوسطية (05-2009) فى تزايد متوسط نصيب الفرد من قيمة الصادرات الكلية زيادة معنوية إحصائيا خلال الفترتين السابقتين، الأمر الذى يشير الى ان قطاع التصدير قد تجاوب مع المتغيرات الاقتصادية الخارجية .

2- **<u>دالة العرض:</u>** تعبر المعادلة الثانية فى الجدول عن النموذج الخطى لمتوسط نصيب الفرد من قيمة الواردات الكلية ، وقد تأكد إحصائيا معنوية النموذج المقدر عند مستوى معنوية 1 % . كما لوحظ ان العوامل المستقلة – موضع الدراسة- مسئولة عن حوالى 97 % من التغير فى متوسط نصيب الفرد من قيمة الواردات الكلية. وتشير قيم معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع الى وجود علاقة ارتباطيه موجبة تتناقص فى قوتها من متوسط نصيب الفرد من قيمة الصادرات الكلية الى متوسط نصيب الفرد من قيمة الاستثمارات الكلية ثم متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الكلى وأخيرا سعر صرف الجنيه مقابل الدولار، ووفقا لإحصائية ديربن واطسون والتى تبلغ حوالى 1.95 عند مستوى معنوية 5 % وعند الكشف عن هذه القيمة فى جداول ديربن واطسون يتضح ان تلك القيمة اكبر من الحد الأعلى بالتالى يتضح عدم وجود ارتباط ذاتي بين قيم الخطأ فى النموذج المقدر ، اى ان النموذج الاقتصادى القياسى الخطى لمتوسط نصيب الفرد من قيمة الواردات الكلية يصلح لعملية التنبؤ بالقيم المستقبلية للمتغيرات.

كما تشير النتائج الى ان متوسط نصيب الفرد من قيمة الواردات الكلية يتزايد بمعدل زيادة معنوى إحصائيا بلغ 1.94 جنيه سنويا عند زيادة متوسط نصيب الفرد من قيمة الصادرات الكلية بوحدة واحدة لنفس العام، فى حين انعكس الأثر الايجابى نتيجة تطبيق اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية (05-2009) على انخفاض معنوى فى متوسط نصيب الفرد من قيمة الواردات الكلية ، فى حين لم تثبت معنوية التغير فى متوسط نصيب الفرد من قيمة الواردات الكلية نتيجة تغير كل من سعر

صـرف الجنيـه مقابـل الـدولار رو متوسـط نصـيب الفـرد مـن قيمـة الاسـتهلاك والاستثمار.

3- **دالة التوازن:** تعبر المعادلة الثالثة فى الجدول عن النموذج الخطى لمتوسط نصيب الفرد من قيمة العجز فى الميزان العام ، وقد تأكد إحصائيا معنوية النموذج المقدر عند مستوى معنوية 1 % . كما لوحظ ان العوامل المستقلة – موضع الدراسة- مسئولة عن حوالى 86 % من التغير فى متوسط نصيب الفرد من قيمة العجز فى الميزان التجارى العام، وتشير قيم معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع الى وجود علاقة ارتباطيه سلبية تتناقص فى قوتها من متوسط نصيب الفرد من قيمة الاستثمار الى متوسط نصيب الفرد من قيمة الاستهلاك الكلية واخيرا سعر صرف الجنيه مقابل الدولار، ووفقا لإحصائية ديربن واطسون والتى تبلغ حوالى 2.23 عند مستوى معنوية 5 % وعند الكشف عن هذه القيمة فى جداول ديربن واطسون تبين انها تقع بين الحد الأدنى للقيمة الجدولية وهى تقع فى منطقة عدم التأكد (اللاحسم) بان هناك ارتباط ذاتى بين قيم الخطأ فى النموذج .

مما يدل على عدم امكانية استخدام النموذج الاقتصادى القياسى الخطى لمتوسط نصيب الفرد من قيمة العجز فى الميزان التجارى العام فى عملية التنبؤ بالقيم المستقبلية للمتغيرات.

كما توضح المعادلة الثالثة ان متوسط نصيب الفرد من قيمة العجز فى الميزان التجارى العام يتناقص معنويا بحوالى 0.72 جنيه سنويا لكل زيادة فى متوسط نصيب الفرد قيمة الاستثمار للسنة السابقة، ولم تتأكد إحصائيا معنوية التغير فى متوسط نصيب الفرد من قيمة العجز نتيجة تغير كل من سعر صرف الجنيه مقابل الدولار و متوسط نصيب الفرد من قيمة الاستهلاك .

كما يتضح من المعادلة الأثر السلبى للمتغيرات الداخلية متمثلة فى تطبيق سياسة التحرر الاقتصادى (87-2009)والمتغيرات الخارجة متمثلة فى الانضمام الى wto (95-2009) و الشراكة الاوروومتوسطية (05-2009) فى تزايد متوسط نصيب الفرد من العجز فى الميزان التجارى خلال الفترات المشار إليها.

شكل رقم (3) معاملات الارتباط لنموذج متوسط نصيب الفرد من الصادرات الكلية

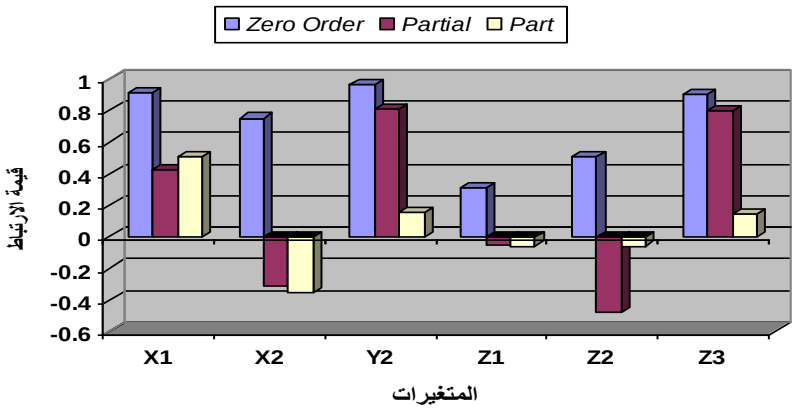

شكل رقم (4) معاملات الارتباط لنموذج متوسط نصيب الفر من الواردات الكلية

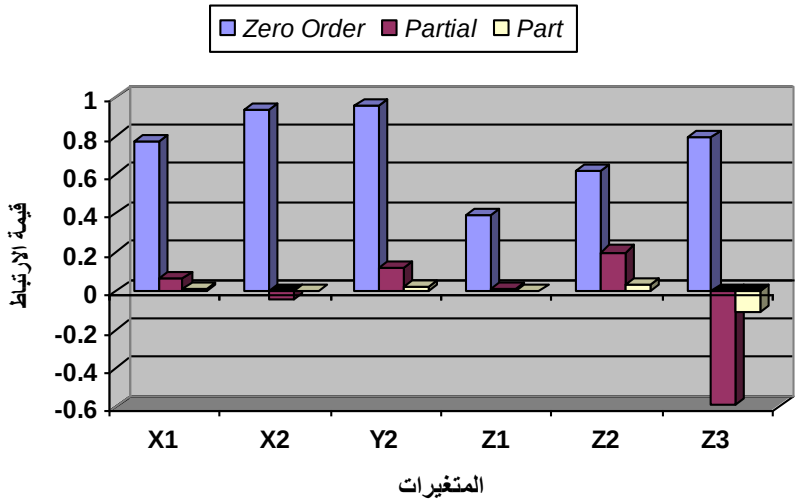

شكل رقم (5) معاملات الارتباط لنموذج متوسط نصيب الفرد من العجز فى الميزان التجارى العام

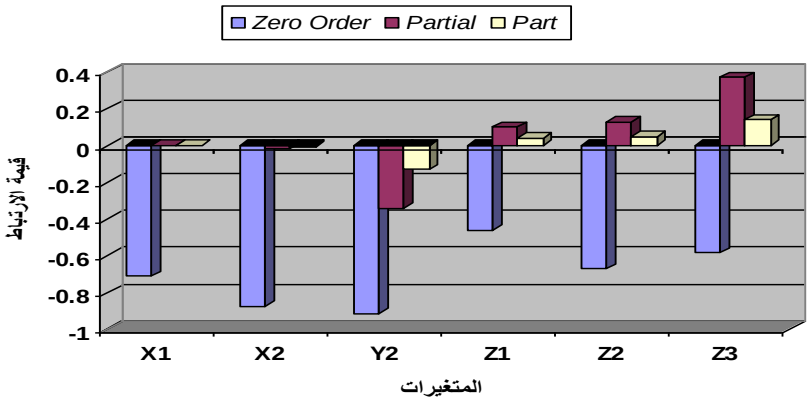

رابعا: تقدير النموذج الاقتصادي القياسى لمتغيرات التجارة الخارجية الزراعية المصرية.

عند استعراض البيانات الواردة فى الجدول رقم(5) والأشكال أرقام (6) و(7)و(8) والتى توضح النتائج الخاصة بتقدير النموذج الاقتصادى القياسى للميزان التجارى الزراعى والذى يتكون من :

1- **دالة الطلب :** تعبر المعادلة الأولى فى الجدول عن النموذج الخطى لمتوسط نصيب الفرد من قيمة الصادرات الزراعية ، وقد تأكد إحصائيا معنوية النموذج عند مستوى معنوية 1 % . كما لوحظ ان العوامل المستقلة – موضع الدراسة مسئولة عن حوالى 95 % من التغير فى متوسط نصيب الفرد من قيمة الصادرات الزراعية، وتشير قيم معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع الى وجود علاقة ارتباطيه موجبة تتناقص قوتها من سعر صرف الجنيه مقابل الدولار ثم متوسط نصيب الفرد من قيمة الواردات الكلية الى متوسط نصيب الفرد من قيمة الناتج الزراعى ، ووفقا لإحصائية ديربن واطسون والتى تبلغ حوالى 2.64 عند مستوى معنوية 5 % تبين انها تقع بين الحد الادنى للقيمة الجدولية والحد الأعلى وهى تقع فى منطقة عدم التأكد (اللاحسم) بان هناك ارتباط ذاتى بين قيم الخطأ فى النموذج ، مما يدل على عدم إمكانية استخدام النموذج الاقتصادى القياسى الخطى لمتوسط نصيب الفرد من قيمة الصادرات الزراعية فى عملية التنبؤ بالقيم المستقبلية للمتغيرات

كما تشير النتائج الى تزايد متوسط نصيب الفرد من قيمة الصادرات الزراعية زيادة معنوية بمعدل 0.3 جنيه سنويا عند زيادة متوسط نصيب الفرد من قيمة الواردات الزراعية بوحدة واحدة لنفس العام، بينما تأكد عدم معنوية الزيادة فى متوسط نصيب الفرد من قيمة الصادرات الزراعية عند زيادة متوسط نصيب الفرد من قيمة الناتج الزراعى و زيادة سعر صرف الجنيه مقابل الدولار بمقدار جنيه واحد. كما انعكس الأثر السلبى لتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى خلال الفترة (87-2009) على تناقص متوسط نصيب الفرد من الصادرات الزراعية ، وان كان التأثير السلبى لتطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادى غير مؤكد إحصائيا ، مما يدل على ان قطاع الصادرات الزراعية لم يتجاوب مع التغيرات الاقتصادية الداخلية. فى حين انعكس الأثر الايجابى من الانضمام الى wto (95-2009) والشراكة

الاوروميتوسطية (05-2009) و منظمة الكوميسا (98-2009) وQIZ (06-2009) على متوسط نصيب الفرد من الصادرات الزراعية الأمر الذى يشير الى ان الانضمام الى تلك الاتفاقيات كان فى صالح زيادة الصادرات الزراعية المصرية خلال الفترات المذكورة مقارنة بالفترات السابقة مع تأكد معنوية اثر الشراكة الاوروميتوسطية.

2- **دالة العرض:** تعبر المعادلة الثانية فى الجدول عن النموذج الخطى لمتوسط نصيب الفرد من قيمة الواردات الزراعية ، وقد تأكد إحصائيا معنوية النموذج المقدر عند مستوى معنوية 1 % . كما لوحظ ان العوامل المستقلة – موضع الدراسة- مسئولة عن حوالى 89 % من التغير فى متوسط نصيب الفرد من قيمة الواردات الزراعية. وتشير قيم معاملات بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع الى وجود علاقة ارتباطيه موجبة تتناقص قوتها من متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الكلى الى سعر صرف الجنيه مقابل الدولار ثم الى متوسط نصيب الفرد من قيمة الصادرات الزراعية ، وأخيرا متوسط نصيب الفرد من قيمة الاستثمارات الكلية، ووفقا لإحصائية ديربن واطسون والتى تبلغ حوالى 1.88 عند مستوى معنوية 5 % وعند الكشف عن هذه القيمة فى جداول ديربن واطسون تبين ان تلك القيمة اكبر من الحد الأعلى و بالتالى يتضح عدم وجود ارتباط ذاتى بين قيم الخطأ فى النموذج المقدر ، اى ان النموذج الاقتصادى القياسى الخطى لمتوسط نصيب الفرد من قيمة الواردات الزراعية يصلح لعملية التنبؤ بالقيم المستقبلية للمتغيرات

. كما تشير النتائج الى ان متوسط نصيب الفرد من قيمة الواردات الزراعية يتزايد بمعدل زيادة بلغ نحو 3.47جنيه سنويا لكل زيادة فى سعر صرف الجنيه مقابل الدولار بمقدار جنيها واحدا وان كان لم تتأكد معنوية هذه الزيادة ، فى حين يتناقص متوسط نصيب الفرد من قيمة الواردات الزراعية بمعدل معنوى إحصائيا بلغ حوالى 0.98 جنيه/فرد لكل زيادة فى متوسط نصيب الفرد من قيمة الاستثمارات الزراعية فى العام السابق بمقدار جنيه واحد، فى حين لم تثب معنوية الزيادة فى متوسط نصيب الفرد من قيمة الواردات الزراعية نتيجة التغير فى متوسط نصيب الفرد من قيمة الاستهلاك الكلى و الصادرات الزراعية.

كما يتضح من المعادلة الأثر الايجابى لتطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادى خلال الفترة (87-2009) و الانضمام الى wto (95-2009) و منظمة الكوميسا (98-2009) على زيادة متوسط نصيب الفرد من قيمة الواردات الزراعية خلال الفترات المشار اليها ، وقد ثبت إحصائيا معنوية هذا الأثر ، الأمر الذى يشير الى ان مثل هذه الاتفاقيات كانت لصالح زيادة الواردات الزراعية وليس زيادة الصادرات الزراعية . كما انعكس الأثر الايجابى من الشراكة الاورومتوسطية (05-2009) فى تناقص وان كان غير معنوى إحصائيا لمتوسط نصيب الفرد من قيمة الواردات الزراعية .

3- دالة التوازن: تعبر المعادلة الثالثة فى الجدول عن النموذج الخطى لمتوسط نصيب الفرد من قيمة العجز فى الميزان التجارى الزراعى ، وقد تأكد إحصائيا معنوية النموذج المقدر عند مستوى معنوية 1 % . كما لوحظ ان العوامل المستقلة – موضع الدراسة- مسئولة عن حوالى 79 % من التغير فى متوسط نصيب الفرد من قيمة العجز فى الميزان التجارى الزراعى خلال فترة الدراسة. وتشير قيم معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع الى وجود علاقة ارتباطيه سلبية تتناقص من متوسط نصيب الفرد من قيمة الاستهلاك الكلية الى سعر صرف الجنيه مقابل الدولار وأخيرا متوسط نصيب الفرد من قيمة الاستثمار الزراعى. ووفقا لإحصائية ديربن واطسون والتى تبلغ حوالى 1.96 عند مستوى معنوية 5 % وعند الكشف عن هذه القيمة فى جداول ديربن واطسون يتضح عدم وجود ارتباط ذاتى بين حدود الخطأ فى النموذج المقدر ، اى ان النموذج الاقتصادى القياسى الخطى لمتوسط نصيب الفرد من قيمة الواردات الكلية يصلح لعملية التنبؤ بالقيم المستقبلية للمتغيرات.

كما توضح المعادلة الثالثة ان متوسط نصيب الفرد من قيمة العجز فى الميزان التجارى الزراعى يتزايد بمعدل بلغ حوالى 0.44 جنيه سنويا لكل زيادة فى سعر صرف الجنيه مقابل الدولار بمقدار الوحدة ، ، بينما يتزايد معنويا بمعدل يبلغ حوالى 0.95 جنيه سنويا لكل زيادة فى متوسط نصيب الفرد من الاستثمارات الزراعية بوحدة واحدة فى العام السابق.

كما تشير البيانات فى الجدول الى تأكد المعنوية الإحصائية للأثر الايجابي لكل من سياسة الإصلاح الاقتصادى خلال الفترة (87-2009) و wto خلال الفترة (95-2009) و منظمة الكوميسا خلال الفترة (98-2009) فيما عدا اتفاقية QIZ خلال الفترة (06-2009) فى تناقص متوسط نصيب الفرد من قيمة العجز فى الميزان الزراعى فى الفترات السابقة . فى حين انعكس الأثر السلبى من تطبيق اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية (05-2009) فى تزايد معنوى إحصائيا لمتوسط نصيب الفرد من قيمة العجز فى الميزان الزراعى خلال الفترة المذكورة.

شكل رقم (6): مقارنة معاملات الاتباط لنموذج متوسط نصيب الفرد من الصادرات الزراعية

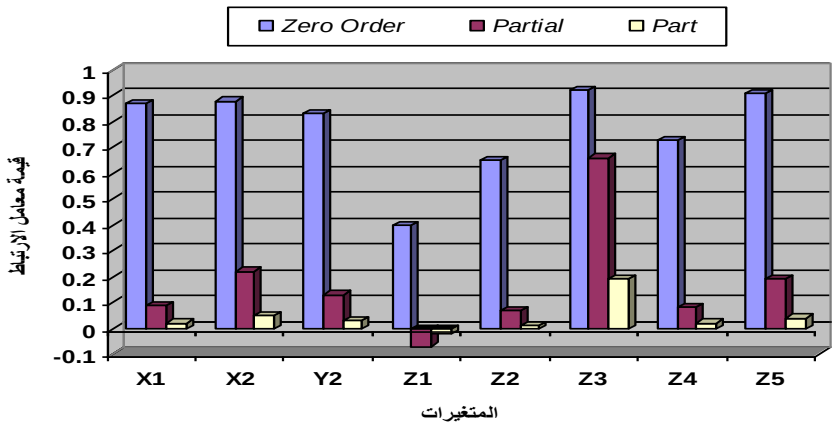

شكل رقم (7) معملات الارتباط انموذج متوسط نصيب الفرد من الواردات الزراعية

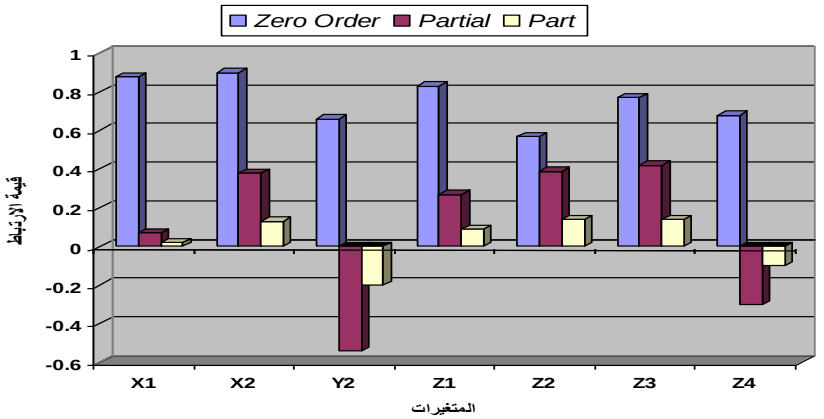

شكل رقم (8) معاملات الارتباط لنموذج متوسط نصيب الفر من العجز فى الميزان الزراعى

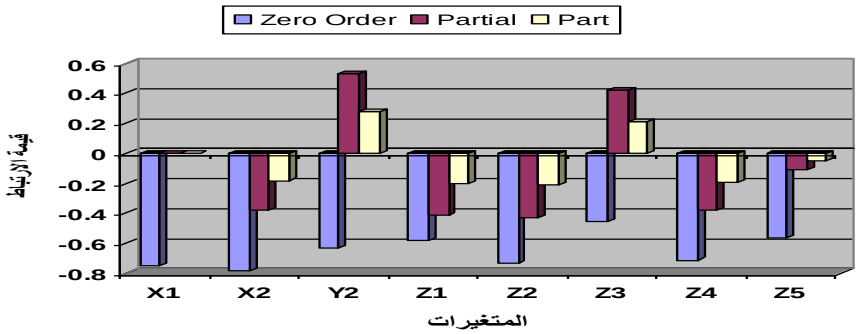

ملخص الدراسة

تعد التجارة الخارجية احد القطاعات الرئيسية للاقتصاد القومي والتي توضع في الاعتبار عند وضع وتنفيذ برامج التنمية والإصلاح الاقتصادي وتعكس التجارة الخارجية بصفة عامة تطور الصادرات والواردات مع العالم الخارجي وبالتالي تؤثر علي كلا من الإنتاج والاستهلاك والاستثمار وتؤدي إلي انتعاش أو انكماش الاقتصاد القومي، وتتبلور مشكلة الدراسة في تزايد العجز في الميزان التجاري العام والزراعي علي حد سواء، مع وجود تباين في التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الكلية و الزراعية. لذلك استهدفت الدراسة رصد تأثير التغيرات الاقتصادية الداخلية والخارجية علي قطاع التجارة الخارجية بصفة عامة والزراعية بصفة خاصة وتحديد أسباب العجز في الميزان التجاري خلال الفترة 1982-2009.

وفيما يلى أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج:

- انخفاض درجة الارتباط بين معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي والتغيرات التي تحدث في حركة التجارة الخارجية وانخفاض درجة حساسية الاقتصاد المصري للتقلبات التي تحدث في الأسواق العالمية.
- تشير نتائج دراسة التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية إلي تنوع وتعدد الأسواق المستقبلية للصادرات المصرية وكذلك تنوع مصادر الواردات من دول العالم وهو ما يعكس توجه الاقتصاد المصري إلي إتباع سياسة الانفتاح ولم يقتصر علي كتلة اقتصادية معينة.
- أهم العوامل المؤثر ة علي متوسط نصيب الفرد من قيمة الصادرات الكلية هي متوسط نصيب الفرد من كلا من قيمة الناتج المحلي الإجمالي والواردات الكلية والمتغير الذي يعكس اثر كلا من الانضمام إلي منظمة التجارة العالمية والشراكة الاورومتوسطية.وان اهم المتغيرات التى تؤثر على متوسط نصيب الفرد من قيمة الواردات الكلية كانت متوسط نصيب الفرد من قيمة الواردات الكلية و المتغير الذي يعكس اثر الشراكة الاورومتوسطية، حيث جاءت النتائج منطقية الإشارة ومعنوية إحصائيا.
- ومن نتائج تقدير النموذج القياسى لمتغيرات التجارة الخارجية الزراعية تبين عدم ثبوت المعنوية الإحصائية لتلك المتغيرات ، أما عن العوامل المؤثرة فى متوسط نصيب الفرد من قيمة الواردات الزراعية فقد كان لكل من لمتوسط نصيب الفرد من قيمة الاستهلاك الكلى والاستثمار الزراعى و والمتغير الذي يعكس اثر كلا من سياسة التحرر الاقتصادى و الانضمام إلي منظمة التجارة العالمية ومجموعة الكوميسا اثر معنوى إحصائيا.
- وأوضحت نتائج دراسة العجز فى الميزان التجارى العام والزراعى المصرى ان الفروض الإحصائية والاقتصادية التى بنى على أساسها النماذج متعددة المعادلات أفضل عن نماذج الاتجاه الزمنى العام وحيدة الخلية ، ومن ثم فان الدراسة توصى باستخدام نتائج النماذج الاقتصادية القياسية متعددة المعادلات لزيادة الثقة فى النتائج المتحصل عليها من تلك النماذج وبالتالي استخدامها فى عملية التنبؤ بالمتغيرات المختلفة للنموذج.

المراجع:

1- محمد كامل إبراهيم ريحان (دكتور)، محمد صلاح قنديل (دكتور)، السعيد عبد الحميد البسيوني (دكتور)، **" التغيرات في هيكل التجارة الخارجية الزراعية المصرية في ضوء بعض المتغيرات المحلية والعالمية المعاصرة "**، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي- المجلد الثالث عشر- العدد الأول- مارس 2003.

2- مراد زكي موسي (دكتور)، احمد بدير احمد السعدي (دكتور)، السيد محمد السيد عطا الله (دكتور)،**" اثر الأزمة المالية العالمية علي كل من معدلات التجارة الخارجية العالمية والمصرية "**، المؤتمر السابع عشر للاقتصاديين الزراعيين 14-15 أكتوبر 2009.

3-محمود محمد الشريف(دكتور)، الأزمة المالية العالمية الراهنة والحاجة الى تطوير النظام الراسمالى، مجلة الاقتصاديين الزراعيين العرب، المجلد الأول- العدد الثانى- ديسمبر 2009.

4- مجدى الشوربجى (دكتور)، الاقتصاد القياسى- النظرية والتطبيق، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1992.

مصادر البيانات:

1 - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء المركز القومى للمعلومات بيانات غير منشورة

2- قاعدة بيانات مجلس الوزراء لدعم واتخاذ القرار www.idsc.gov.eg/

3- وزارة التجارة والصناعة www.mfi.gov.eg

4 - وزارة التجارة والصناعة، تقرير بيانات الصادرات والواردات المصرية غير البترولية2010

Assiut J. of Agric. Sci., 41 (4) (129-153)

An Analytical Study for the Internal and External Economic Variables on the Egyptian Agricultural Foreign Trade Sector

Yaser A.A. Diab
Agric. Econ. Department, Assiut University Egypt.

Abstract:
Foreign trade is one of the key sectors of national economy and to take into account when designing and implementing development programs and economic reform, also the foreign trade in general rreflects, the evolution of exports and imports with the outside world, and thus affect both production and consumption, investment and lead to recovery or contraction of the national economy. The problem of the study appear in increasing deficit in total and agricultural trade balance, with an uneven geographical distribution of the total and agricultural external trade.
This study aimed to monitor the impact of the internal and external economic changes on the foreign trade sector, and identify the causes of the deficit in total and agricultural trade balance during the period 1982-2009.
The most important findings of the study results:
- Low degree of correlation between GDP rates of growth and changes occur in foreign trade
- the low degree of sensitivity of the Egyptian economy to fluctuations in world markets
- The results of the geographical distribution of foreign trade shows that the variety and multiplicity of futures markets for Egyptian exports, As well as the diversity of sources of imports from the countries of the world
- The most important factors affecting the average per capita value of total exports is the average per capita value of both GDP and total imports and the variable that reflects both the impact of accession to the WTO and the Euro-Mediterranean Partnership
- The most important variables that affect the average per capita value of total imports was the average per capita value of total imports and the variable that reflects the impact of the Euro-Mediterranean Partnership
- Non-significant variables affecting the average per capita value of agricultural exports
- As to the factors affecting the average per capita value of agricultural imports were the average per capita value of total consumption and investment, agricultural, and the variable that reflects both the impact of the policy of economic liberalization and accession to the WTO and COMESA